

# كتاب

النهج السوى \* فى الفقه الفرنسوى

تأليف

الراجى عبوربه رابع الدرجات

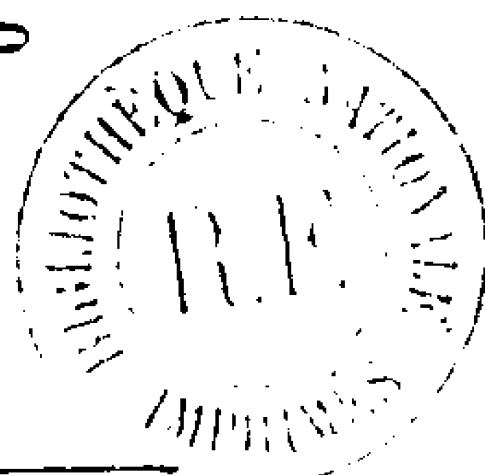
عمر بن حسن بن بريهمات

مدرس الفقهين العربى والفرنسوى

بمدرسة الجزائر

كان الله

له

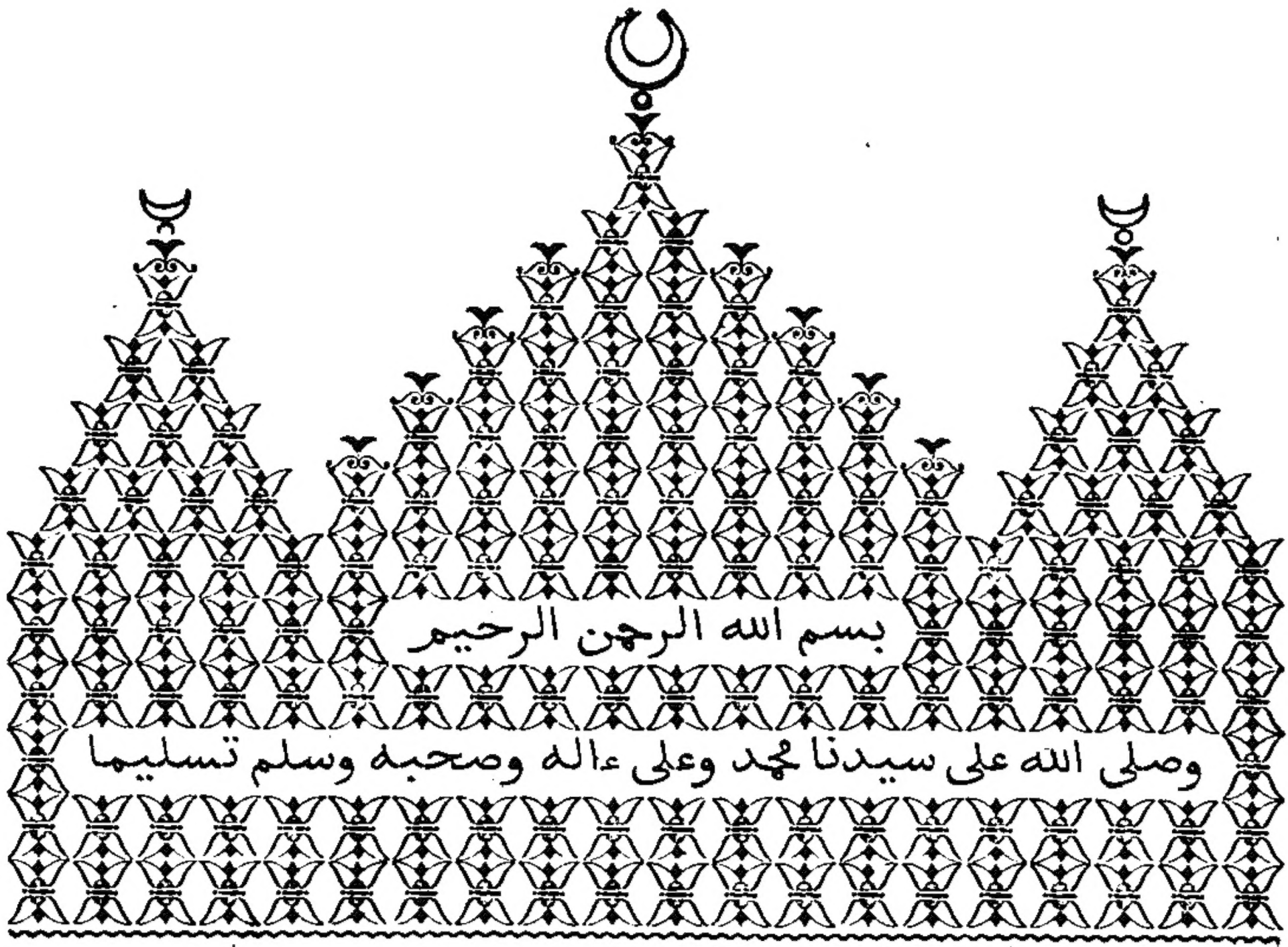


سنه ١٣٢٥  
١٩٠٨

طبع بالمطبعة الشرفية لبشير بونتانا في الجزائر

Pièce  
81  
5002





## مقدمة

نحمدك اللهم على ما وهبت لمحمد شريعتك من البيان  
والتبيان \* ونستغفرى يا ذا العزة من خطا البشرية التى هي  
داب كل انسان \* ونتوب اليك مما افترفته الجوارح والجنان \*  
واجترحته الحواس والاركان \* ونصلى ونسلم على افضل مبعوث  
لارشاد الامة \* وخير داع بالهدى لازاحة غياهب الجهالة  
المدلهمه \* وعلى آله الذين باعوا انفسهم فى سبيل مرضاته \*  
وصحابته الذين من اهتدى بهديهم ظفر بنجاته \* اما بعد  
فمما لاسرىة فيه ان علم العفة من اجل العلوم \* وحسبه فخرا  
انه حاسم ملثيرات اللجاج من الخصوم \* به يؤمن على الاموال



وتعصم الدما \* وبه يتوصل الى افامة فسطاس العدل ولا يحام  
حول الحمى \* يستوي امام سلطانه الجليل والحقير \* ويرضخ  
بحجج بيناته الكبير والصغير \* وحيث كان بهذه المثابة  
الفعساء \* وتلك المنزلة السماء \* تصدى لضم شتيته جهابذة  
اعلام \* وتولى الحاق بروع باصوله ائمة الانام \* حتى يحكموا  
شواذه المتوزعة \* ويجمعوا اشتاته المتنوعة \* حرصا منهم على  
بقاء منصبه الجليل \* وحفظا على موضوعه النبيل \* فاكتمسبوا  
بذلك من تاريخ حياتهم صبححة بيضاء \* ودونوا لاعمالهم  
سلسلة من الثناء \* ولولا هم لما كان على هذا المنوال \* ولا يبلغ  
به الشأن افصى الامال

هذا واننا عربنا من عجمته \* وبيننا ما تضمنته جل كلماته \*  
فجاء على ما يرام \* والحمد لله في البدء والختام \* وسميته

النهج السوي

في الفقه الفرنسي





## الحمد لله وحده

منذ خلق الله هذا العالم وانشأ نوع الانسان واصنافه معتفرة  
لانضمام بعضها الى بعض فتراه اول ما يعتفر الى تفوي العائلة ثم  
الى الحي ثم الى القبيلة ولما ثبتت منفعة هذا الانضمام واتضحت  
فائده ووجب حينئذ تحسينه وتقويمه على وجه لائق وسبيل  
لائق انقلب الى صفة الامة ونظم كنظام فرنسا وغيرها من الأمم  
المنتظمة ثم انه يحصل من هذا الانضمام فوائد شتى منها ما هو  
حسي ومنها ما هو معنوي وذلك لان الانسان لو كان معزدا وحيدا  
لا يفدر على القيام باموره ولا اصلاح شؤنه ولا يفدر ان يدبج عن  
نفسه ما يلزم به من الملهمات فلهذا الانضمام انفسهم اشتغال الناس  
بجلب المنافع افساسا ومنهم من يشتغل بتحريك الارض  
وتسميدها لاجل استخراج فوائدها ومنهم من يصنع الآلات  
التي يستعان بها على تفليب الارض وتحريكها ومنهم من  
يشتغل باخراج ما خبي بها من المعادن ومنهم من يشتغل  
ببناء اماكن الاكتنان والايواء ومنهم من يشتغل بتهذيب اخلاق



الامة ويطلعهم على ما سلب من الامم الماضية والفرون الخالية  
وفد ادى هذا الانضمام الى منبغة المواصلة بين العشائر والقبائل  
والقرى والمدن وذلك بتسهيل الطرق الوعرة واتخاذ الفناطر  
والجسور واتخاذ العجلات والسكك الحديدية وخرق الجبال العالية  
ووضع الثغور والرباطات واصلاح المراسى والمينات ليسهل السير  
برا وبحرا ويستحيل ان يكمل هذا للمنبرد وحده وحينئذ صار  
ما يصنعه الواحد يستعيد منه غيره وكل هذا من البوائد المحسية  
ومن البوائد الطبيعية الغريزية التى جبل الانسان عليها بعقله  
وروحه وجسده يعلم انه معترف لغيره يعلم ايضا بالطبيعة انه  
كما له حقوق على غيره فعليه كذلك فبالانضمام والتعاون صار  
يفوم بالمرضى فى المستشفيات وغيرها والجهلة بالمدارس والمكاتب  
ومن هذا الانضمام حصلت فائدة اخرى وهى ان النوع البشري  
لازال يترفى فى المهارة والحذافة والجزالة والمعرفة التامة حتى  
ثبتت له افضلية على غيره من المخلوقات حيث ان الله الخالق  
اكرمه بالعقل والتميز ومما يدل على بوائده ومنافعه افتقار  
الامم اليد فترى الامم يتعافدون على مبادلة ما يوجد عند البعض  
بالشيء الذى لا يوجد عند غيرهم والعكس بالعكس فيصل الكل  
بسبب ذلك الى اغتنام كل ما على وجه الارض وتلك المعافدات  
تمتد الى دفع البلايا بانقطاع بعض الافطار من الارض اي النواحي



من المعاملات حتى يرتفع عنها ما الم بها من البلايا فلما ثبتت  
قوائد الانضمام وتحقق عندنا عدم الاستغناء عنه وجب علينا اذا  
ان نذكر ما ينشأ عنه فنقول ان النوع البشرى وان كان متحدا  
فى النشأة لاشك ان ابراده مختلفة المفاصد والمشارب فيخاف  
اذ ذاك من تعدى ابراده على بعضهم وهذا هو الاصل فى وضع  
التنظيم للفوانين الشرعية المعبر عنها بعلم العفة فمنه تعلم  
عدلية المسائل العمومية كمشروعية احترام الانسان ذاتا ومالا  
وعرضا وهذه المشروعية استخرجها الشارع بما فى خاطر كل فرد  
من الافراد وبنائها على ذلك لا ترى ان الطبع البشرى يمدح كل فعل  
محمود بالبداهة اذ تلك غريزة عند كل امة من الامة الشرعية ولاجل  
هذا سميت تلك الفوانين والاحكام شريعة طبيعية لاشتراك جميع  
الامة وتفقدتهم فى التمدن والحضارة وكونها ظاهرة واضحة معلومة  
مسطرة مكملية للفوانين الطبيعية لا ترى ان جميع الامة متفقون  
على منع الصغير من التصرف فى ماله وهذا المنع قانون طبيعي  
لاخلاف فيه لا يحدث اخلاف فى تحديد المنع وتعيين سن الرشد  
وهذه جزئية ترجع للفوانين الحفيفية وفى كل امة تجد الدين  
والشرع متلازمين فعند بنى اسرائيل التوراة اصل كل حكمة  
وعند امة المسيح الانجيل وعند المسلمين القرآن وغالب الامر  
الاربوية ياخذون من كتابهم احكامها ولم يكتفوا به وعمدوا الى



انشاء فوانين شرعية يستمدونها من الفوانين الطبيعية لكنها قابلة للتبديل والتغيير بحسب الزمان والاماكن وبفوا كذلك الى ان انسلاخ الشرع من الدين لان الدين لا يقبل التغيير فصارت تلك الفوانين تتنزل على سكان افليم واحد بدون ضغط ديني ولو اختلفوا فى الاعتراف فلهذا نجد بفرنسا مع اختلاف سكانها فى الاعتراف فوانين تعم جميع سكانها ومع هذا فان هذا الشعب الذى احتل افليمنا واحترم شرعنا العزير وعوائدنا لان شرعنا وديننا ممتزجان وتمدنا وشرعنا لابد ان يكون موافقا للدين ومقام التمدن كما احترم عند اليهود ما كانوا عليه قبل الاستيلاء الى سنة ١٨٧٠ وقع امر دولى افامهم مقام ابناء الجنس فى المحفوف السياسية واللوازم المحربية ثم اعلم ان انسلاخ الدين من الشريعة وقع بفرنسا منذ مائة وخمس عشرة سنة وقبل هذا كانت عدة مسائل يكملها الدين ومنها عقد النكاح مثلا وفى السابق كان لا يعد نكاحا الا اذا وقع على يدا سغب من اساقفة الكنيسة بحيث ان غير المسيحي كان لا يمكنه العقد بها واما من التاريخ المسطور فان النكاح يقع بدون استعمال ديانة كما ياتى الكلام عليه تفصيلا ان شاء الله تعالى وكذلك ايضا لم يبق بها شيء من الشريعة يفتضيه الدين وصارت عارية عن الاعتراف



## فصل فى تقسيم القوانين

تقدم لنا الكلام على السبب الموجب للشرعية وعلى تفسيرها الى طبيعية اى مشتركة بين جميع الاسم وتحقيقية وهي تختلف باختلاف الاسم واختلاف مشاربهم كما سبق الكلام عليها انجا وعلى انسلاخ الجزء الثانى منها من الدين ولنشرع حينئذ فى تقسيم تلك القوانين الخفيفة ليسهل الفهم فى مراجعة البعض منها فنقول وبالله أستعين

القوانين الخفيفة تنقسم الى اقسام ثلاثة الى قوانين مدنية وقوانين نظامية وقوانين نظامات خارجية اما المدنية فهي التى تتعلق بالافراد فيما بينهم كالقوانين المتعلقة بالنكاح وبحق الاب على اولاده والاولاد على الاب ومسائل الارث وغير ذلك فهذه القوانين هي المدنية واما القوانين النظامية فهي المتعلقة بامريرين الاول تعلقات الافراد مع الدولة والثانى نظام الدولة فى جزئياتها المشرعة والمنبذة للشرائع

## اصول البفـه

القوانين التحقيقية التى تقدم ذكرها لها اصول لابد من معرفتها ليتوصل الى معرفة الفروع . فالاول جريان العرب وهو ما جرى



به العمل بين الناس ولا يخفى ان العرف له تأثير قوي وهو معمول به الى وقتنا هذا خصوصا فيما يرجع الى العفود وحينئذ فلا بد للحاكم ان يسند حكمه اليه وان يلاحظه ملاحظة تامة

ومن الاصول ايضا الشرع القديم المسطر في المصاحف وزد على هذا القوانين الوقتية التي ينشئها الوقتي على مفتضى الترتيب الاساسي الموجود وقتئذ وفي وقتنا هذا ايضا وبمفتضى الترتيب الاساسي المورخ بالخامس والعشرين (٢٥) من فورار سنة خمس وسبعين وثمانمائة والسب (١٨٧٥) تبرز القوانين الشرعية من مجلس وكلاء الامة والمجلس الاعلا المعبر عنهما باللغة الفرنسية «شامبر ديديبوتي والسناطور» ورئيس الجمهورية هو المكلّف بنشر هذا القانون الشرعي البارز من المجلسين المذكورين ويتوصل لذلك بادراجه في الاوراق الرسمية ليطلع عليه كل فرد من افراد الامة ويلزم العمل بهذا القانون بمجرد التحقق ببلوغه الى جميع انحاء القطر والقوانين مجموعة ومدونة في خمس مجلدات يعبر عنها باللغة الفرنسية بـ «كود» بالاول يحتوي على جميع القوانين المدنية الراجعة الى الاحكام المدنية والاموال ويسمى «كود سيبيل» والثاني يشتمل على جميع القوانين المتعلقة بالطرق الموصلة للعمل بالقوانين المدنية ويسمى «كود دبروسيدور سيبيل» والثالث يجمع القوانين



المتعلقة بالتجارة العمومية ويسمى « كود دو كميرس » والرابع فيه جميع القوانين المتعلقة بزجر الجنايات من جناية عظمى ودنيا ووسطى ، والخامس يشتمل على جميع القوانين المتعلقة بتنظيم محاكم الزجر والتوصل الى الحق ودفاع المتهم على نفسه وغالب القوانين التى تقدم ذكرها انسست فى اوائل القرن الماضى واستمر العمل بها فى غالب الاقاليم الارباوية وبعض اقاليم آسية كاليابون مثلا . ثم اعلم انه قد تقدم لنا بيان كيفية معرفة اصول الفقه الفرنساوي باعتبار تدريسه فمبدأ ذلك هو تفسيه الى قسمين قسم يرجع الى الذوات وقسم يرجع الى الاموال ونتكلم على القسم الاول اولا على ترتيب العائلة وما يتعلق بها من الحقوق واللوازم وثانيا على ما يتعلق بالاموال ووجوه التملك بها فنقول

## الانسان

حقيقته فى اصطلاح الفقهاء هو اعتباره من حيث حقوقه ولوازمه وبحسب هذا فكل انسان له حقوق ولوازم تتعلق به وليس الامر كذلك عند الامم الذين فيهم الاسترقاق وهو ملكية انسان رتبة انسان اخر وعليه فنقول ان الرقيق فى الاصطلاح ليس بانسان ثم اعلم ان الرقية انقطعت من اقليم فرنسا منذ قرون عديدة



ويضرب لذلك مثل فيقال . ان الرفيق اذا استنشق هواء فرنسا صار  
حرًا . ولهذا زال الرفق وحذب الاسترقاق في جزيرة مندغسكار بمجرد  
انضمامها الى الشعب الفرنسي وعلية بحقوق ابناء  
الجنس متحدة خالية من التباوت ولم يكن الامر هكذا في ماضي  
الزمان اذ كان فيما مضى التباوت موجودا فمن الناس من يدعى  
الافضلية بسبب اسلافه ومنهم من يدعيها بانتسابه الى التوغل  
في الدين والقيام بامورة حتى صار من كان كذلك لا تلزمه لوازم  
ولا مغارم نظرا لما هم عليه فمن مدة تريد على المائة سنة استوى  
الناس في الحقوق لا فرق بين بار وفاجر وشريف ومشروع ولم  
تبق افضلية احد على غيره بوجه من الوجوه . والحقوق تلزم  
الانسان من يوم ولادته وفي بعض الاحيان قبل ان يولد واعلم  
اننا ذكرنا حقيقة الانسان في اصطلاح الفقهاء وزاد الشرع نوعا  
ماخر وهو الانسان المعنوي بحسب الحقوق واللوازم ومن هذا  
الصنف يوجد النظام الدولي بالنسبة للحقوق واللوازم  
كالمستشفيات والجماعات الخيرية وبعض الجماعات التجارية الى  
غير ذلك فهذا الصنف يسمى انسانا معنويا .....

تقدم لنا الكلام على الانضمام وقوائده واضطرار الافراد اليه غالبًا  
ومن هنا تعلم ان الانسان معتفر الى روابط تكبله ففي اوروبا  
نجد الفرنسيين والانجليز والامان وغير ذلك من الاسم كذلك



بالشيء الرابط بين الانسان والامة يسمى جنسية والجنسية لها اعتبار بالنسبة الى العفة فلاجل هذا نتكلم على ما لفرنسا من الضوابط الآن لعوائد جمة منها ان ابناء الجنس فقط لهم القيام بامورها السياسية كحقوق الانتخاب بالشرط الاول المعتبر فيه ان يكون صاحبه من ابناء الجنس وان يكون ذكرا وان يبلغ من العمر احدى وعشرين سنة وان لا يكون جرى عليه حد قبل ذلك مخل بمروءته فخرج بهذه الشروط النساء والصبيان وغير ابناء الجنس المستوطنين بالاقليم ثم اننا نجد من بينهم افرادا ينتسبون الى فرنسا ولهم غالب الحقوق ولكنهم لا مدخل لهم في الامور السياسية وذلك كالمسلمين بالجزائر ومنها ايضا ان الانسان اذا انتسب الى جنس من الاجناس وجبت كعالتة على جنسه في اي موضع كان ومنها ايضا ان بعض الحقوق المدنية لا يتوصل اليها الا اذا كان جنسه يعطيها لابن الجنس الفرنسي في اقليمه بمقتضى الفصل الحادي عشر من القانون المدني ومع هذا فان الاجنبي بفرنسا له غالب الحقوق المدنية كالتزوج بها والتملك بالاصول والتوارث الى غير ذلك وهذا مما يستحسن لما فيه من التساهل في طلب المعيشة .....

---



## الجنسية

تقدم لنا ذكر العوائد الموضحة للفرق بين الفرنسيين وغيرهم في فرنسا ولنذكر الآن بيان الجنسية وما هيبتها فنقول ان الجنسية هي اهم ما اشتغلت به الامم في القرن الماضي فبها نشأت دولة اليونان الموجودة الآن دولة وكذلك ايطاليا وبها حصل انضمام القطع الجرمانية الى بروسيا فصارت جنسا واحدا ودولة متحدة ثم انه لما كان الانسان هو عين القوة الدولية وجب ان تهتم الافراد بالانضمام والاجتماع مع بعضهم بعضا لتحصيل تلك القوة وهناك من يقول ان هذا الانضمام يجب وقوعه باعتبار الاصناف والاديان والالسننة وهذا صعب الوقوع لانتشار بنى ادم على وجه الارض لجلب منافعهم لا باعتبار دينهم ولا انسابهم فبسبب هذا وقع الاجتماع والانضمام لا باعتبار ما ذكر بل باعتبار جرم المنافع وقد ذكرنا في ما سلف ان الانسان هو عين القوة الدولية ولهذا وجب ان تكون له جنسية وهي واجبة طبعاً لكل انسان كما أن له ان يخرج من جنسية الى الدخول في اخرى بحسب ما يلقى به من جلب المنافع ودفع المضار الى غير ذلك فبحسب هذا ان الجنسية الفرنسية مبنية على امرين الاول كون الانسان فرنسائياً أصالة بالازدياد واما بامر حادث بعده فبى



الفصل الثامن من القانون المدني نجد أولا ان كل انسان ولد من اب فرنساوي سواء في فرنسا او غيرها فانه فرنساوي لان كل انسان يتبع ابيه في النسب والجنسية وايضا فان الشارع لهذه القوانين اعتبر مسألة الازداد بفرنسا فمن ذلك ان الاجنبي الذي ولد بارض فرنسا من اب اجنبي ازداد هو بها ايضا فهو فرنساوي وكذلك الاجنبي الذي ولد بفرنسا من اجانب لان محل سكنهم بها وقت بلوغه المحل فهو فرنساوي هذا اصل الفرنساوي بحسب الازداد

واما الجنسية باسم طارئ فهي اولا التجنس وهو ان يطلب الاجنبي الدخول في الجنسية الفرنساوية بطلب من رئيس الجمهورية فيقع حينئذ بحث عن طويته وسيрته وهمته وعرضه والسبب الداعي له لهذا الطلب فان وجد على ما ينبغي وما يفتضيه الشرع المؤسس لذلك قبل طلبه والا فلا ومن الامر احداث الموتر في الجنسية هو انضمام قطعة من الكورة الارضية الى فرنسا بـمجرد الانضمام ينسل سكان تلك القطعة من الجنسية التي كانوا عليها الى الجنسية الفرنساوية

## الحالة الشرعية في الانسان

تقدم لنا سابقا تعريف الانسان في اصطلاح الفقهاء وان الرابط بين افراد الانسان هي الجنسية وبحسبه فيجب ان ننزله



منزلته الشرعية فنقول ان الانسان اما ان يكون ولد من نكاح شرعي او ان يكون من سباج اي غير شرعي واما ان يكون ذكرا او انثى متزوجا او غير متزوج بالغاً رشيداً اولا فمجموع هذه الاحوال مع اختلافها هي مقام الانسان الشرعية وتعيين حالة الانسان من اهم ما يكون بالنسبة للشرع فيها نتوصل لمعرفة الجنسية وبها ايضا نتوصل لافادة حقوقه من الارث الى غير ذلك فليضبط هذه الامور والقيام بهذا الواجب جعلت الدولة دفاتر عمومية يفيد فيها الرسوم المبينة للحالة الشرعية ومنها رسم الزيادة ورسم النكاح ورسم الوفاة ورسم الزيادة يلحق المولود بابويه ويعين عائلته ونسبته اليها ورسم النكاح يجعل المرأة في عصمة الزوج وينقلها من حالة القيام بامورها الى حالة الافتقار الى الزوج ورسم الوفاة يثبت فقد الانسان ويصير هو الاصل في توزيع متروكه على ورثته وكذلك الطلاق يخرج المرأة من عصمة زوجها ويرفع كفالته الشرعية عنها ومنها الاستبناء فانه رسم تنبئ عليه حقوق ولوازم وهذه الرسوم التي ذكرناها كانت في السابق لها اساس ديني وكان المكلف بها الاسافعة لكن منذ ما يريد على فرن نزع ذلك من ايدي الاسافعة وكلف به مشائخ البلدان او خدماؤهم فعلى ايديهم يفع رسم النكاح ثم انه لابد ان يفع رسم الزيادة بالبلد التي ولد بها الصبي او الصبية ولابد ان يكون



بحضور شاهدين لزوما حتما وكذلك رسم الوفاة لابد من وقوعه لدى شيخ البلد الذى وفعت فيه الوفاة مع حضور شاهدين من الافارب والبحيران ممن يطلعون على حقيفة الامر وشهادة طبيب هارب يشهد بمعارفة روح الميت لبدنه ورسم النكاح لابد من وقوعه فى بلد احد الزوجين وتقديم السكنى فيه لاحدهما بالافل ستة اشهر فصاعدا وهذه الدفاتر المعدة لهذه الرسوم المتقدمة فى الذكر فانها مباحة لكل انسان فلا منع لاحد منها ليطلع الكل على الحالة الشرعية المرضية التى عليها صاحبه ويباح لكل احد طلب نسخة منها بمقتضى الفصل الخامس عشر من القانون المدنى فباعتبار ما ذكر برز قانون شرعي موزع بتاريخ الثالث والعشرين من مارس سنة الثمانى والثمانين والثمانمائة والى (١٨٨٢) يجبر المسلمين على اتخاذ لقب شخصى نسبى يشمل العائلة ويامرهم حتما بالاخبار بالازدياد والوفاة واما انكحتهم فانها لازالت على ايدي الفضاة ولكن لابد من اخبار الشيخ بايفاعها لاجل ان تسجل بالدفاتر المعدة لذلك لاجل حفظها والرجوع اليها عند الحاجة اليها

## العائلة

العائلة هي طائفة من الناس يجمعهم النسب ويلحقهم باب اوجد وان علا والاصل فيها هو النكاح ولا يخفى ان انضمام



أفراد العائلة أمر طبيعي فلاجل ذلك نجده في جميع أفراد الأمم  
لان الفرد الواحد منها لا يقدر على شيء بانفرادة ففي حالة  
الصغر لابد له ممن يقوم بشئونه وكافة مصالحه وفي حالة  
الشيخوخة لابد له من فيم يقوم بأموره في أوقات عجزه . واعلم  
وفيك الله ان العائلة في الزمان السابق كانت في احسن نظام  
واقومه من زماننا هذا لكونها كانت أفرادها كالشركاء فيما بينهم  
ورئيسهم يدعى بأب العائلة وهذه العبارة لا تقتضي لزوما بأنه  
أبو الجميع حقيقة بل هي عبارة تدل على الرياسة والاستبداد  
المحض حتى بلغ ذلك الاستبداد من أبى العائلة المدد ومدة الحياة  
ولم يبلغ لفرد من أفرادها ان يكتسب شيئا لنفع نفسه  
فبسبب هذا انفرد أبو العائلة بالكسب وهذه الحالة تطول  
ما دامت حياة أب العائلة ولا اعتبار بكبر سن أفرادها فاذا مات  
أبو العائلة تنصرف حفوفه الى أفراد العائلة الذكور ويصير كل  
منهم أبا عائلة

وأما الإناث فلا خروج لهن من هذه الحالة اذ خروجهن لا يمكن  
الا بالدخول بعائلة اخرى بالنكاح فعلى حسب ما قدمناه كانت  
العائلة مضبوطة اعمالها موفوفة على امر ونهي أبى العائلة فان  
كان في بعض الأحيان يحسن السيرة ففي الغالب الكثير  
يتحرف اجتهدا الانساني حتى يصير كالشيء لا كالنفس



البشرية بلهذه مع تداول الايمان تخلفت الافراد بالبحرية بمباروا  
يعينون افراد للقيام بامورهم مهتمين بالاصلاح لا بالضغط  
والضبط فمن وقتئذ صار النظام الدولي يهتم بحالة الصغار  
والنساء وفي زمن الرقبة بالارفاء المملوكين فاذا اعتبرنا حالة المرأة  
المحصنة الآن لا نجد سبب منعها من بعض العفود بحجر  
زوجها عليها هي الافوثة بل السبب هو نكاحها الذي هو عقد  
شركة ورئيس تلك الشركة هو الزوج ونجد ايضا حقوق الاب على  
بنيه فلا يتخلصون منها الا بالبلوغ المحدود شرعا ويمكن ايضا  
ان هذه الحقوق ترتفع على البنين اذا صار الاب ليس اهلا لها  
وبعد ما كان الصغير لا يملك شيئا مع وجود ابيه صار الان له  
حق الملكية ولم يبق طلب الا حق الاشتغال في مال ابنه الى ان  
يبلغ سنه ثمانية عشر سنة وزد على ما ذكر ان الشرع منع  
الابوين من التبرعات في جزء معين من اموالهم ليبقى ذلك  
حفا لاولادهم فاحاصل انه قد صار استبدال رثس العائلة محدودا  
بحدود النفع ومقدرا باعادة النفع على افراد العائلة

## الفرابة

تقدم لنا ذكر ما كانت عليه العائلة في الزمن المنصرم وما هي  
عليه الان في اوروبا فكما رجع التفاضل بين الناس بحسب السبب



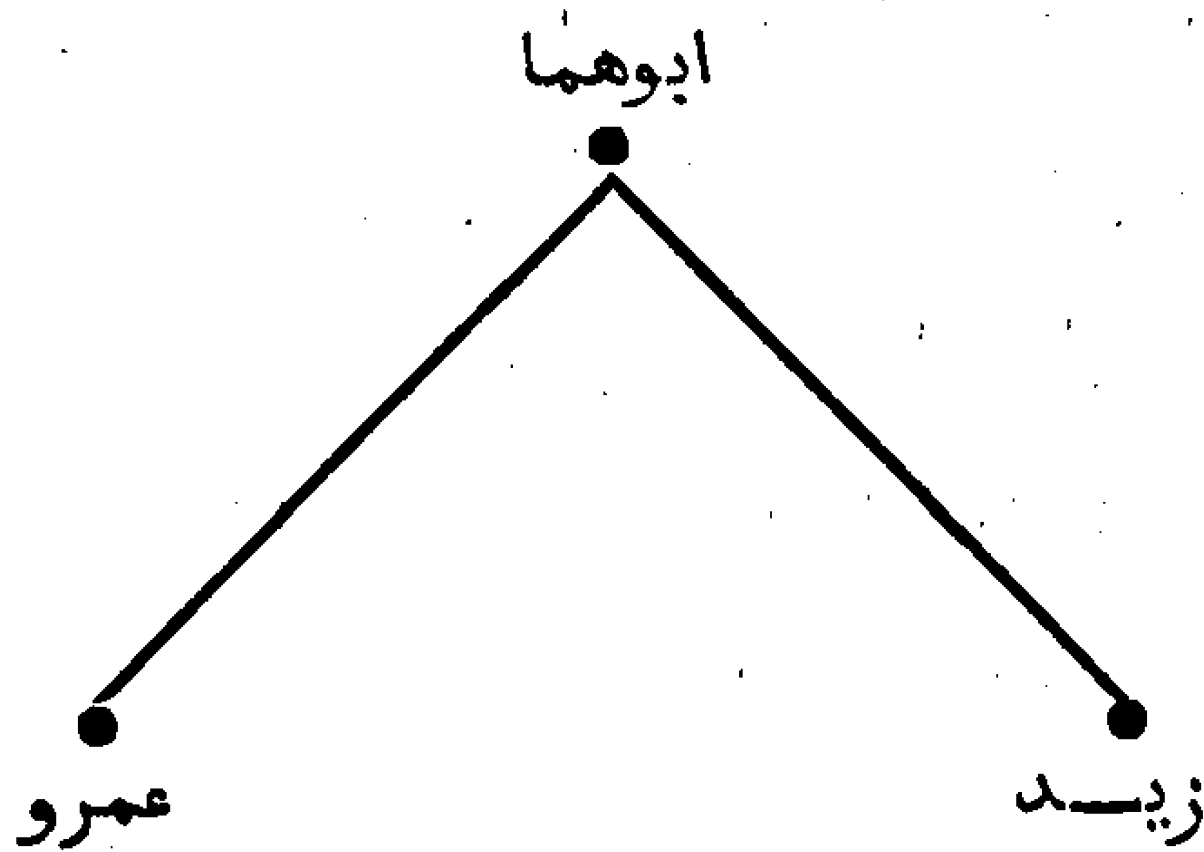


او الفيام بامور الدين وجب ان يرجع ايضا ذلك التفاضل فيما يتعلق بالعائلة ويكون التساوي بين افرادها في المحفوف واللوازم الواجبة واول تساوي يعتبر في العائلة هو اتحاد الاخوة في المحفوف بدون اعتبار اول او غيره كما كان ذلك معتبرا سابقا قبل هذا الاوان والذكور والاناث سواء في المحفوف فلا فضل للذكر على الانثى، ثم اعلم ان القرابة لا تنعقد وتثبت الا بالنسب او الصهر والاصل فيها هو التباطن والتوالد وهو الرابط بين الافراد المتوالد بعضهم من بعض او المرتبطين بجدة وان علا فاذا اعتبرنا افرادا توالد بعضهم من بعض كلاب بالنسبة للابن وابجد بالنسبة لابن الابن فيقال في مثل هذا ان القرابة متوالية واذا وجدنا افرادا تجمعهم قرابة بواسطة لابد من الصعود اليها كقرابة الاخوين مثلا يقال ان هذه عتر متوالية وكذلك يقال في النوعين المذكورين من انواع القرابة لابد من العرق بين القرابة من جهة الام ومن جهة الاب وفي الاخوة يعتبر العرق بين الاخ للاب والاخ للام ومما يعتبر ويعتفر الى تمييز في القرابة هو الخط والطبقة اما الخط فهي القرابة المتوالية فاذا اعتبرنا الخط في القرابة المتوالية نجده يرجع الى قسمين قسم للصعود وقسم للنزول كما اذا فرضنا مثلا ابو زيد وابنه فزيد هو المركز وابوه في خط الصعود وابنه في خط النزول وهذه موصوفة





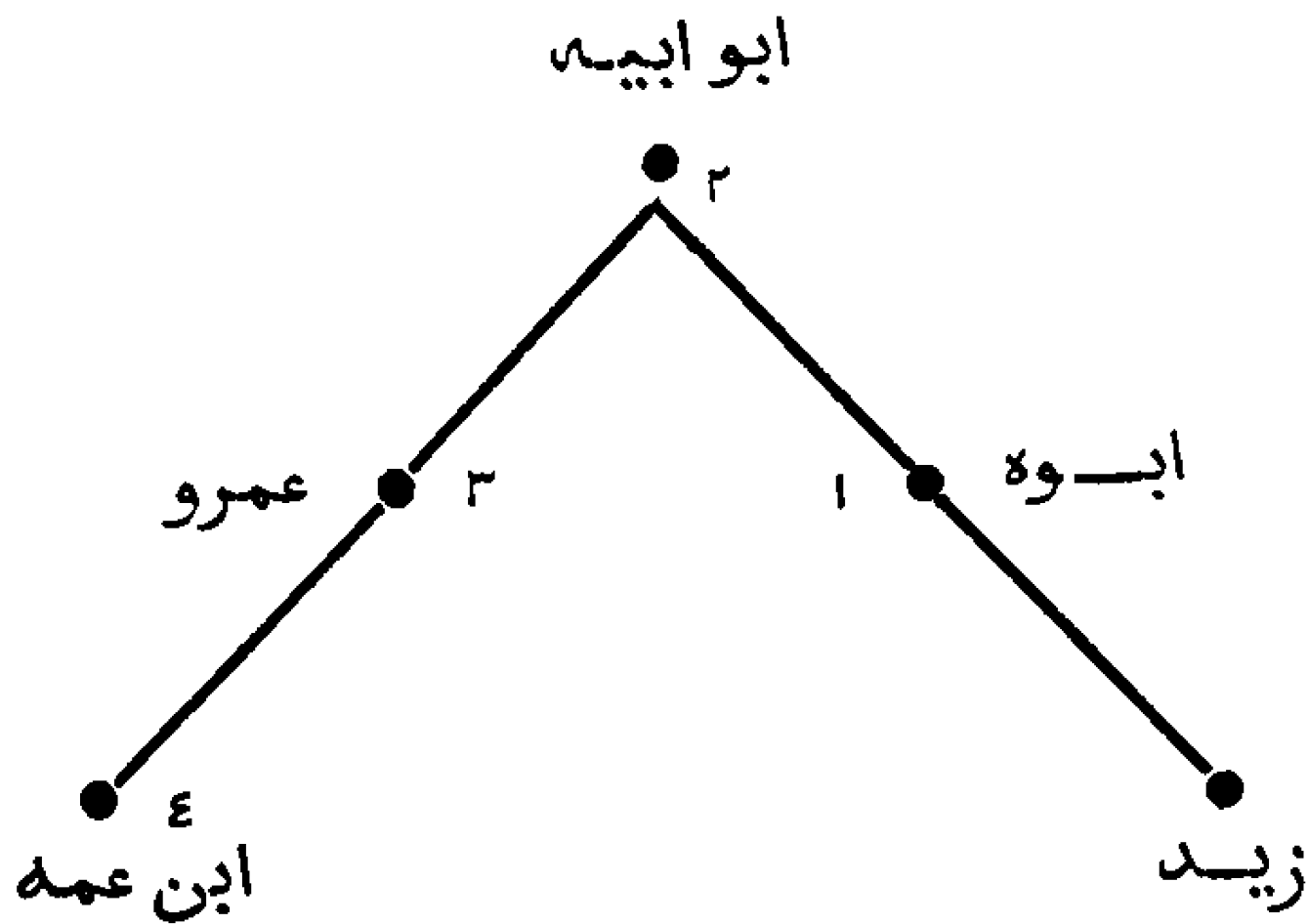
وأما المرتبة في القرابة فتتعين وتعتبر بعدد الاجيال لكل جيل  
يعد برتبة ودرجة وفي القرابة المتوالية كل جيل يعد بدرجة  
ومثاله ان الابن بالنسبة للاب درجة اولى وللجد درجة ثانية  
فمهما يصعد لا وتزيد الدرجات وكذلك في النزول وفي القرابة  
غير المتوالية يعتبر الخط والدرجة معا ومثاله ان اخوين في  
الدرجة لبعضهما بعضا لا يفتقارهم الى رابط نقول مثلا ان زيد  
اخو عمرو وفي الدرجة الثانية والرابط بينهم اما الابوان او  
احدهما وهذا شكله



فنبدأ العدد من اب زيد وينزل لعمرو فيصير على هذا العم في



الدرجة الثالثة وابنه في الدرجة الرابعة للافتقا، في ذلك الى  
رابط وهذا شكله



ثم ان القرابة تنشأ عنها حقوق للانسان كحق الارث والنفقة  
ولوازم متحتمة كرفع النفقة والقيام بالمحضانة وينشأ عن ذلك  
موانع وذلك كمنع المحارم المحرمات بالنسب او بالصهر كالاخت  
من النسب وام الزوجة ، والصهر هو الرابط بين الزوجين وافارب  
الزوجة من النسب فكل ما يحرم بالنسب يحرم بالصهر لكن في  
غير التحريم تاثيرها نافص فيها يثبت حق النفقة لمن تجب له  
بقرابة النسب لكن لا ارث بسببها وموانع النكاح بالصهر يبنى  
حكمها ولو بعد انحلال عفة النكاح الذي كان هو السبب في  
انعقادها والنفقة تسقط اذا لم يكن خلف من ذلك



## فصل من الارث

اول شيء يعتبر في هذه المسألة هو ان الارث حق بين الوارث والمورث وانه لا دخل للشارع في ذلك اصلا الا اذا وقع تغريط من المالك في تعيين حقوق ورثته قبل موته او لم يعتبر ما عينه الشارع من القدر من ماله لبنية وهذا القدر هو النصب ان كان له ابن واحد وثلاثة ارباع ان كانوا اكثر من واحد وما يعتبر ايضا ان الذكور والاناث سواء في الارث لافضل للذكر على الانثى وكذلك الارث بالنيابة وكما انه لا ارث للخط الاعلى مع وجود الاسفل وكما انه لا ارث للزوجة وكذلك الابن المولود من سباح ليس له الانصب ما كان يستحقه لو كان مولودا من نكاح شرعى وهذا مع وجود الاخوة من نكاح شرعى ولا بد ان يضرب مثلا لما ذكر لانه بالمثال يتضح المفال فنقول انه في المسألة الاولى مهما وجدنا وصية من المالك ولانزاع بين الورثة فلا دخل للشرع اذ دخوله ان وجب فلا يكون الا نيابة عن المالك وفي الثانية كما اذا هلك هالك وترك ابنا وبنتا بالنصب للابن والنصب الاخر للبنت وفي المسألة الثالثة كما اذا هلك هالك عن ابن وابن ابن متوفى فابن الابن ذكرا او انثى يقوم مقام ابيه المتوفى فله النصب الذي كان يستحقه ابوه المتوفى والنصب الاخر للابن فان



تعدد نسل المتوفي بحفظهم واحد يفتسمونه كما لو كان ابوهما  
حيا وذلك كما اذا هلك هالك عن ابن وابني ابن متوفي بالنصف  
للابن والنصف الآخر لابني الابن يفتسمانه لانه لو كان ابوهما  
حيا انما يستحق النصف فقط والمسألة الرابعة وهو انه لا ارث  
للخط الأعلى مع وجود الخط الأسفل كما اذا هلك هالك وترك ابنا وابا  
فالابن يرث جميع التركة ولا مدخل للاب لان الابن بقي قائما  
مقام ابيه الهالك فيلزمه من الحقوق اللازمة له مع ابن ابنه كما  
كان مع ابنه فيقوم به فيأما موازيا لقيام الهالك والمسألة الخامسة  
وهو ان الزوجة لا ترث كما اذا هلك هالك عن ورثة وزوجة والزوجة  
لا ترث لكن جعل لها الشارع غلة ربع المتروك بشرط ان هذا  
الربع لا يذهب على الفدر الذي يأخذه احد البنين ولو صاحب الفدر  
القليل كما اذا هلك هالك عن ابنين من نكاح شرعي وابن من غيره  
وزوجة فتكون المسألة من ستة اربعة للابنين من نكاح شرعي  
وواحد للابن المولود من غير نكاح شرعي وواحد لاستغلال الزوجة  
فصار حينئذ ربع استغلالها سدسا مع شرط الا تتزوج فاذا تزوجت  
سقط حقها في الاستغلال لكون التزوج بعد الزوج المتوفي ليس  
مجهودا ولا فعلا مشكورا لانقطاع الوصلة وكون مناب الولد المتكون  
من نكاح غير شرعي نصف مناب الولد الشرعي مثاله كما اذا هلك



هالك عن ابن شرعي وابن من غيره المسالة تكون من اربعة ثلاثة  
ارباع للشرعي والربع لغيره

ثم اعلم انه تقدم لنا ان الابوين لا مدخل لهما في الارث مع  
وجود الابناء والبنات فاذا فرضنا مثلاً بفقد النسل فانهما يدخلان  
واذا وجد الاخوة مع الابوين فانهما يدخلان كما اذا هلك هالك  
عن ابوين واخوين فالمسالة من اربعة اثنان للابوين وواحد لكل  
اخ من الاخوين وفي هذه الصورة ان يفقد احد الابوين فمناصبه  
لا يرجع للاخر بل يرجع للاخوين كما اذا هلك هالك عن اب واخ  
فالمسالة من اربعة ثلاثة ارباع للاخ وربع للاب فاذا لم يوجد الا  
الاخوة فنعتبر نسبتهم للهالك فتختلف حينئذ النسبة من  
حيث كونهم اشقاء او لاب او ام كما اذا هلك هالك عن اخ شقيق  
وعاخر لاب وآخر لام فالمسالة تكون من اربعة اثنان للشقيق  
لادلالة بجهتين وربع للاخ للاب وربع للاخ للام والسبب في ذلك  
كما قلنا ان الشقيق له ارتباط بالهالك من جهتين جهة الام  
وجهة الاب فيعطى له واحد من كل جهة والاخ للاب له ارتباط  
من جهة واحدة وهي جهة الاب والاخ للام كذلك له ارتباط من  
جهة واحدة وهي جهة الام واما ولد الزنى من اب محصن او ام  
محصنة فلا ارث له وكذلك المتكون من نكاح محرمة بنسب او  
صهر فلا ارث له مع وجوب النفقة عليهما . ثم اعلم ان المفسر



الثابت وان الارث حده ونهايته التى لا يريد عليها هي الطبقة الثانية عشر فبعدها يصرب الارث الى بيت المال

## النكاح

النكاح عقد يجمع بين انسانين للتعاون على المعيشة وتخليد الجنس البشري بانشاء العائلات فصار بهذا هو الاصل فى العائلة وما كان كذلك حصنه الشارع بزيادة اركان على ما يشترط فى سائر العقود ففى العقود الاخر يشترط اربعة اركان اولها المحالة المجاورة شرعا بين المتعافدين الثانى قبولهما ورضاها الشرعى الثالث تحقيق الشيء المتعافد عليه وجوده وتحققه الرابع خلو ذلك الشيء من الموانع الشرعية فيخرج بالركن الاول الصبي الصغير والمحجور عليه والمجنون والسفيه والثانى يخرج المكره حسا او معنى والغالط والثالث يخرج الشيء الذى لا ملكية للانسان عليه حفيضة كبيع حظه من الشركة المجهولة وبالرابع التعافد على امر يؤدي الى زجر المحاكم وتمجده الطبيعة وتنكرة بفسط

ثم افول اول شرط انعقد به النكاح فى فرنسا وسائر اقاليم اوروبا ماعدا الترك هو امتناع تعدد الزوجات وانه معدود من الجنايات العظمى فمنه يتبين ان حقوق الزوجين سواء فى



الغالب ولا زالت تتقارب وتتحسن الى ان صارت كما ترى وقد كان الزوج عند اليونان والروم يشتري الزوجة كما تشتري الامم فصارت الزوجة الان عند هؤلاء الاسم رفيعة للرجل بل شريكته بعد ان كانت قبل هذا رفيعة خفيفة وحينئذ عقد النكاح استوت فيه حقوق ولوازم المتعافدين واستوت لوازم الزوجين الشرعية بحيث لو تخلى الزوج عنها كلا او بعضا فللزوجة ان تدعيه للبراق

واما حقوق الزوج بعد ان كانت في السابق لاضابط لها كما في ارض الروم لانه كان له حق القتل والعفو في الزوجة فصارت الان مضبوطة محفوظة لا تتعدى كما ياتي تبصيل ذلك ان شاء الله تعالى واذا وجدنا ظاهرا ان الرجل له رئاسة في العائلة فلكون كل شركة لابد لها من رئيس فكان في السابق الرجل سيد زوجته فصار الان كعيلها

ولما كان النكاح من اهم ما يكون من العفود وجرت العادة فيه سالبا ان عقده لابد ان يكون على صفة دينية بطريق الالتماس من الله عز وجل ان يجعله مباركا فلهذا كان النكاح دون غيره من سائر العفود يدفع باحتفال ديني عند سائر الامم والاساقفة الكاثوليكيون افاموا ركنا دينيا ووجبوا العمل به

ثم لما كان القرن السادس عشر وطلبت وفتت الدولة



الفرنسوية الرهبان بترك عقود الحالة الشرعية وتسجيلها صار  
الرهبان حينئذ يجمعون بين امرين عقد النكاح المدنى والركنى  
الدينى فنشأ عن ذلك فى تلك الحالة امور مهمة منها ان الاسقف  
كان يمتنع من عقد النكاح اذا كانت هناك موانع دينية ومع هذا لم  
تكن هناك موانع دينية كالفرابة بالرضاع ومنها ان غير الكاثوليكيين  
من ابناء الجنس كانوا لا يمكنهم التزوج بالتحيل كتدينهم  
بمذهب الكاثوليكيين هذا برز قانون شرعى فى سنة احدى  
وتسعين وسبعة عشر مائة (١٧٩١) يعلن بان النكاح لا يعتبر الا اذا  
كان جاريا على القوانين المدنية وفى السنة الجارية بعد التاريخ  
المذكور نرعت السجلات الشرعية من يد الاساقفة وتكلفت بها  
عمال لا دخل لهم فى الديانة بسبب هذين القانونين ارتفع  
النزاع وزال الاشكال فصارت ديانة الانسان لا تمنعه من ان  
يتزوج تتوجا شرعيا ومن اراد الزيادة على العقد الشرعى المدنى  
بالعقد الدينى فلا مانع يمنعه وانما الشارع المدنى اشترط تقديم  
شرعه على الدينى فلا يسوغ للراهب ان يعقد العقد الدينى  
بين الزوجين حتى يتحقق بوفوع العقد الشرعى المدنى وان  
فعل يعاقب وينجرر وسبب ذلك الخوف من ان الناس يتوهمون  
ان العقد الدينى كاف فى نكاحهم



## أركان النكاح

تقدم ان النكاح من اهم ما يهتم به من العقود الشرعية لكونه الاصل فى انشاء العائلة فلذلك خصه الشارع المؤسس باركان زائدة على سائر العقود وهذه الarkan عدتها ست اربعة منها ترجع لانشاء النكاح واثنان تصاحبه فى وقوعه . الركن الاول فى سن المتعافدين وهما الزوج والزوجة وهو السن الذى ياذن الشارع فى العقد عند بلوغ المتعافدين له فلا ياذن الشارع الا اذا بلغ كل من الزوجين للقدرة الجسدية الكافية للاتيان بالاولاد وهو البلوغ ثم انه كما لا يخفى يختلف باختلاف الافاليم وبعى الافاليم المحارة يفع البلوغ فى ادنى سن من الافاليم الباردة لما يعلمه كل احد من الفرق بين البلدين واما الاناث فانهن يبلغن فى ادنى سن من الذكور ولما كان البلوغ خفيا لا يدرك جعل الشارع لكل من الصنعيين امدا مخصوصا لا يتجاوز بمقتضى البصل ١٤٤ من القانون المدنى انه يمكن للذكور النكاح فى ١٨ سن ثمانية عشر سنة والاناث فى ١٥ سن خمسة عشر سنة ومن المعلوم ان الشارع لما حد هذا السن اراد به ادنى ما يكون لان فائدة الجنس لسلامة الاعضاء وتمام الصحة ولا يكون ذلك الا بسلامة الابوين مع قدرتهما على الوطاء عند انعقاد النكاح ومع هذا كله فانا نجد فى



فصل مائة وخمسة وأربعين (١٤٥) من القانون المدنى رخصة فى  
الاذن بالنكاح من رئيس الجمهورية فى اذن من السن الذى  
قدمناه لكن انما يكون ذلك لسبب مهم وهو التحفظ على النسل  
الا ترى انه اذا غصبت انثى وهى فى سن اربعة عشر سنة  
وحملت فضيتها لرئيس الدولة لان ياذن فى نكاحها تحفظا  
على المجنين . الركن الثانى رضى الزوجين المتعافدين بنفسهما  
خرج بذلك الجبر ونكاح الوكيل وفى بعض الامم المتقدمة لا يعتبر  
رضى الانثى ويشترط ان يكون الرضى محضا لا خلل فيه اصلا  
بان يكون خاليا من الاكراه حسا ومعنى ومن الغلط ايضا  
ولا ينظر الشارع الى الاكراه الحسى فى النكاح والغلط فمن اكراه من  
الزوجين على الايجاب والقبول بالضرب او التوعد بالقتل له  
او لاحد ابويه او حرق امواله مثلا او اموالهما بالنكاح فاسد  
واما الغلط بشرط فيه فى عين ذات احد المتعافدين لا فى صفتها  
مثلا ظن انه تزوج بهند بنت عمرو فوجد غيرها من النساء  
بالنكاح باطل بخلاف ما اذا ظن انه تزوج مسلمة فوجدها يهودية  
بلا رد بذلك . الركن الثالث رضى الابوين وان علوا فمن اراد ان  
يتزوج وهو بالغ وليس له اب فالامر واضح وان لم يبلغ لاحدى  
وعشرين سنة وليس له اب فلا بد من رضى فرايته ورضى  
الابوين لا يستغنى عنه فى الذكر الا اذا بلغ خمسة وعشرين



سنة وفي الاثنى احدى وعشرين سنة ولا مدخل للجدة مع وجود الاب فان اختلف الاب والام في الرضى فرضى الاب كاب وبعد الخمسة والعشرين سنة في الذكر والاحدى والعشرين سنة في الاثنى فرضى الابوين ليس بركن لكن يستحب الالتماس منهما على البرور والاخذ بالخاطر والعافد لا يفعل الا اذا تبين له وقوع هذا الالتماس وبعد وقوعه بشهر يقع النكاح انظر في ذلك فصل مائة واحدى وخمسين (١٥١) الى فصل سبعة عشر (١٧) من القانون المدنى تجد المطلوب . الركن الرابع ان يكون المتعافدان خاليين من الموانع الشرعية وهي الفراقة النسبية والصهرية وهذه الموانع تعتبر من جهة الفوائين الطبيعية والاعتبارات الجسدية لا ترى ان تكرر الدم في الافراد من دم واحد يؤدى الى ضعف ذلك الدم فتتولد عنه اولاد لافوة لهم فيكونون محلا للضعف والمرض فلهذا منع الشارع النكاح بين المتباطنين في اي طبقة كانوا ومن هو في مقامهم ورتبتهم في الصهر واما في خط الجناح فهو ممنوع بين الاخوة واخ الاب منع بنت اخيه وكذلك اخ الاخت والعكس ومن ماثلهم في الصهر لكن لرئيس الدولة ان ياذن في نكاح ابنة الاخ او العكس وفي الفراقة بالصهر لاسباب شمة ثم انه قد تقدم ان النكاح من اهم الامور وعاكد الغفوة فلذلك خصه الشارع بآثاره على



العقود فمن ذلك انه لابد ان يقع على يد شيخ البلد التي بها  
سكنى احد المتعافدين وذلك بمقتضى ما صرح به الفصل  
السبعين والمائة (١٧٠) من القانون المدنى ومنها انه لابد فيه من  
العشو والظهور وهو امر لازم لابد منه واما ما يرجع الى السكنى  
وذلك بمقتضى الفصل الرابع والسبعين (٧٤) من القانون هو  
المكث بالبلد المعقود فيه ستة اشهر فاكثر فذلك الذى يعد  
سكنى بالنسبة للنكاح فينشأ من ذلك ويتبين ان النكاح يسوغ  
انعقاده سواء كان بالمحل الذى يشتغل الانسان فيه عادة او  
بمحل يسكن فيه فقط ولا يشتغل فيه بشيء وانما يسكن فيه  
ستة اشهر فاكثر فقط واما العشوفانه يحصل بعدة امور سنذكرها  
فان اختلف شيء منها يعد النكاح نكاح سر فمن تلك الامور ما  
يطلب قبل عقد النكاح ومنها ما يصاحبه بمقتضى الفصل  
الثالث والسبعين (٧٣) من القانون المدنى ان العشو يحصل  
بتعليق ورقة اعلان على باب دار شيخ المدينة يعرب عما فى  
ضمير المتعافدين من ارادة النكاح ليطلع على مقصودهما كل من  
له حق فى منعهما منه لسبب ما ويبقى الاعلان معلقا سبعة  
ايام من يوم الاحد الى اليوم الاخر بعدة مثلا ولا يقع العقد الا بعد  
ثلاثة ايام زائدة على الايام المذكورة وهذا الاعلان يقع ببلد كل من  
المتعافدين وببلد من له النظر فى اذنهما لذلك كما تقدم ذكره



واما الشروط التى تصاحب العقد فهي ان العقد ينعقد على يد شيخ البلد وحضور اربعة شهود اثنان لكل واحد من الزوجين ومنها حضور المتعقدين وجوبا وذلك لان النكاح بالوكالة ممنوع ومنها انعقاده بدار شيخ المدينة وفي بعض الاحوال ياذن الشارع في عقد النكاح بدار احد المتعقدين وذلك ما اذا كان احدهما مريضا مرضا لا يفدر معه على الخروج والذهاب الى دار شيخ البلد فيشترط حينئذ حل الابواب وجميع الطافات ليحصل العشو التام وبعد حصول ذلك يشرع العاقد في سرد فصول القانون المدنى التى تحتوى على ما يجب على كل زوج في حق زوجته وحين يتم السرد يطلب العاقد من الزوجة اولا هل تقبل نكاح هذا الزوج اولا وبعد سماعه فبولها يرد السؤال للزوج وبعد فبوله يعلن العاقد بفوله جمعكما بعقدة النكاح فبمجرد تمام هذا الكلام من فم العاقد ينعقد النكاح ولو قبل انشاء رسمه فمهما اختل ركن من الاركان المذكورة يعسد النكاح كما اذا اختل المحل او وقع بدون قبول او لم ينعقد على يد شيخ البلد فلا نكاح ولا يعتبره الشرع واذا اختل شرط من الشروط فانه يمكن الرجوع للحاكم لطلب البسوخ وذلك كما اذا اكره احد المتعقدين على القبول او كان احدهما لم يبلغ السن المردى او اختل شرط من شروط العشو ومنها ما لا يقع البسوخ باختلاله ان وقع البناء وذلك ما



إذا وقع تعريط في التماس اذن من له حق فيه كالأبوين بالنكاح  
يثبت ولا يفسخ إذا بلغت الأنثى إحدى وعشرين سنة والذكر  
خمساً وعشرين سنة

## فصل فيما ينشأ عن النكاح

بعد ذكرنا بحقيقة النكاح وأركانه وشروطه وجب أن نذكر ما  
ينشأ عنه من الحقوق واللوازم بين الزوجين فيما يخصهما  
وبينهما وبين الأولاد وينشأ عنه دخول الزوجة في حجر زوجها  
وهذه الحقوق إما أن تكون مشتركة بينهما وإما أن تختص بكل  
منهما بخصوصه دون مشاركته الآخر فنقول أنه بمقتضى  
الفصل الثانى عشر والثلاثمائة (٣١٢) من القانون المدنى المتضمن  
للحقوق المشتركة بين الزوجين ويتساويان فيها وهي ثلاثة الأول  
الصدق في قضية المضجع بان لا يخون أحدهما الآخر الثانى  
النفقة والثالث الاعانة المعنوية وينشأ عن خيانة المضجع من  
حيث الجريمة جنائية وسطى ومن جهة القانون المدنى هي من  
اسباب الطلاق أو العراق كما سيأتى ويلزم في المسألة الثانية  
نفقة كل من الزوجين على الآخر ما دامت العصمة فإن فارق بينهما  
بدون طلاق تعرض في مال الغنى منهما نفقة تدفع لصاحبه  
وفي المسألة الثالثة الواجب على كل منهما أن يعرج لغيره



صاحبه وان يفرح لفرحه واما ما يختص باحد الزوجين دون الآخر فهو بمقتضى الفصل التاسع عشر والمائتين (٢١٩) من القانون المدنى ان الزوجة مكفولة للزوج بحيث انها فى كفايته وضمانه وان طاعة الزوجة حق للزوج فمن هذه الحيثية وجب على الزوجة ان تسكن بدار زوجها وله ان يسكن بها حيث شاء وهنا قد تم الكلام على ما فى ذمة الزوجين من الحقوق واللوازم .

واما ما يتعلق بالاولاد فنقول انه قد تقدم لنا ان النكاح المفصود به هو تخليد النوع البشري بمجرد انعقاد تترتب حقوق الاولاد فى ذمة ابويهما وحينئذ انه بمقتضى الفصل الثلاثة والمائتين (٢٠٣) من القانون المدنى يتحتم وجوب نفقة الاولاد المحسية من اكل وشرب وكسوة وغطاء ووطاء وسكنى ويجب عليهما تاديبهم وتهذيب اخلافهم ويجب عليهما تعليمهم علما او حرفة ولا يتركانهم هملا وهذه اللوازم لا تحد بحد محدود فمهما اجتفر احد الاولاد الى ابويه او الابوان اجتفرا الى الاولاد بالحقوق لازمة باقية على حالها ويمتد هذا النزوم الى الابوين بالصهر ثم انه لما كانت النفقة حقا طبيعيا صارت تمتد على سائر الاولاد والعكس ومما ينشأ عن النكاح ايضا دخول المرأة تحت حجر زوجها ولا يخفى لان الشارع لا يعتبر الذكورة او الانوثة من جهة الحقوق فاذا دخول المرأة تحت حجر زوجها ليس من



جهة كونها انثى بل انها فى هذه الحالة صارت تبعا لما يجب عليها من طاعة الزوج ومن كون النكاح عقد شركة على التعاون وفى كل شركة رئيس الا ترى ان الانثى البالغة او الثيب لا حجر عليهما واذا ثبت لدينا ان الزوجة تحت حجر زوجها يجرى منهم منه بمقتضى البصلين فصل مائتين واحدى وثمانين (٢٨١) وفصل مائتين وخمسة عشر (٢١٥) من القانون المدنى يعلم ان جميع العقود التى مرجعها لادخال شيء فى الذمة واخراجها منها لا تنعقد الا باذن زوجها فان امتنع الزوج من الاذن لها ان تقيم امرها وترجع حجتها لدى المحكمة المدنية فان رءا المحاكم ان ما ارادت فعله اصلاح لما لها فانه ياذنها وقتئذ ولا يلتفت لمنع زوجها فاذا فرضنا مثلا ان عقدا من العقود وقع من دون اذن الزوج او المحاكم فليزوج او الزوجة طلب فسخ ذلك لمن وقع معه العقد المذكور لان هناك قاعدة اصولية تعلن انه لما كان الحجر وضع تحفظا على المحجور فلا تمتد فائدة الى غيره فى سائر العقود

## فصل فى الطلاق

ولما تقدم الكلام على النكاح وعلى ما ينشأ عنه فيما يتعلق بحقوق الزوجين والاولاد ولا يخفى ان حقوق الاولاد على الابوين



لا تنقطع إلا بالموت وحقوق الزوجين تارة تنقطع وتارة تعلق  
لاجل وذلك بالطلاق او العراق الوقتي وهذا يمكن اذا برط احد  
الزوجين فى القيام بلوازمه الشرعية

ثم ان الطلاق يحل عقدة النكاح ويفطع حبل العصمة والعراق  
الوقتى يوسع الرابط بين الزوجين بمعنى انه يؤمر الزوجان  
بالبعد عن بعضهما ويبقى النكاح على حاله وكلا الامرين من  
الطلاق والعراق الوقتى لا يتأتى الا بحكم شرعى واسبابه معينة  
سنذكرها تفصيلا فى الشرع القديم كان الطلاق ممنوعا لكونه  
من الاركان الدينية لما جعل الشارع النكاح عقدا مدنيا وجب  
حينئذ ان يقبل الخروج منه فلهذا كان القانون المدنى قابلا  
للامرين معا الطلاق والعراق وذلك احتراماً لمن اراد ان يعمل  
بالدين الذى يمنع الطلاق فلهذا نرى غالب من يطلب العراق  
الوقتى من زوجته هم الكاثوليك فى علينا ان نعزف الاسباب  
الشرعية التى يقع بها الطلاق او العراق . السبب الاول منهما  
خيانة احد الزوجين فى الفراش . السبب الثانى الضرب او  
التهديد او الشتم الفبيح بمقتضى الفصل الواحد والثلاثين  
والثلاث مائة (٣٣١) من القانون المدنى الضرب هو ما يمكن ان  
ينشأ عنه حالة تودي الى الموت واما التهديد فانه ادنى من حالة  
الضرب وافل ضرراً منه والشتم الفبيح هو ما يبلغ حد الفذف



المخل بالمرودة وفي الثلاثة النظر معوض لاجتهاد الحاكم . ثالثا اذا ارتكب احد الزوجين حدا شرعيا يخل بالمرودة كالسرفة او قتل النفس مثلا وهذه من الجنايات الكبرى فمن احل ما ذكرناه من الاسباب الثلاثة فهي مشتركة في ايفاع الطلاق او العرفة المجسدية والطلاق يختص بسبب آخر وهو ان طالت حالة العرفة المجسدية لمضى اعوام ثلاثة فاكثربانه وفتنذ يمكن لاحد الزوجين ان يطلب جعل العرفة طلاقا . ثم انه لما اتممنا الكلام على الطلاق والعرفة المجسدية واسباب ايفاعها وجب ان نذكر ما ينشأ عن وقوعهما فنقول ان الطلاق يرفع الفيد الثابت شرعا بين الزوجين فيملك كل منهما حرية لكن للشارع ان يعرض النفقة في مال احد المبرفين بالطلاق لصاحبه وذلك ان طالب الطلاق اعتمد على فعل سبب من الاسباب التي تقدم ذكرها ليبلغ مرامه وكان مع ذلك ذانعمة ورفاهية فيصير المبراف في ضررين ضرر المبراف وضرر القيام بامر معيشته فخبف الشارع عنه الضرر بعرض نفقة في مال المثرى واما حضانة الاولاد فتصرف للنرج المحكوم له بالطلاق بقطع النظر عن الذكورة او الانوثة وهذا بمقتضى الفصل الثاني والثلاث مائة (٣٠٢) من القانون المدني وسما ينشأ عن الطلاق ايضا هوان النرج الذى طلق لسبب خيانة المضجع لا يمكنه النرج بالذى اعانها على ذلك البعل الغبيح واما المبراف المجسدي



يبقى به النكاح لكن ما ينشأ عن لزوم السكنى بمحل واحد  
يسقط ومنه يعلم ان الزوجة لا تسكن بيت زوجها فيصير  
حينئذ للزوجة سكنى شرعية تختص بها بعد ما كان سكنائها  
الشرعي ببيت زوجها ويسقط بين الزوجين حق الاشتراك في  
الفرج والمخزن ومنه ايضا ان كلا من الزوجين يختص بما له لكن  
حفظهما في الصدق بينهما في مسألة المضجع ثابت على حاله  
وكالنفقة فانها واجبة وانما تصير نفدا بعد ما كانت عرضا وفي  
حالتى الطلاق او العراق المجسدي تخرج المرأة من حجر الرجل  
خروجاً تاماً وكل ما يقع منها من العفود فهو صحيح جدا





## خاتمة

---

هذا الكتاب يفود البقية الى تاويل المسائل المشبهة فى باب المنزل الوطني بما ان فصلها به كان ءاخذا بطرف لا يتجاسر احد على معارضته فيه لانه بمثابة اجتهاد فى ما لا نص فيه . كما يسوف احاكم الشرعى الوطني الى احكم الصائب فى بعض النوازل التى لا تتناولها احكام الفقه الاسلامى ولكن بنية ان حكمه لا يخرج عن مقتضى الشريعة الفاضى بها بين الناس . فهو حينئذ كتاب توسعة شرعية على ارباب المحاكم الفضاائية الاسلامية وتبصرة لهم بفواعد مأخوذة من اصول بينها وبين اصول الفقه الاسلامى اخوة عقلية لا تخفى على اهل المعرفة بالفقهين السماوى والعربى ولا حاجة الى التنبيه على كون العرب المواقف للشرع الاسلامى له مدخل كبير فى احكام القضاء والفتوى فكم وكم من البت مرة



التجأ اليه الفضاة والمبتون وفسروا به خفيا وحلوا عويصا ومشكلا  
وخصصوا عاما وفيدوا مطلقا



والحاصل ان فقه المنهج السوى يستعين به المكلفون بالنظر في

الفضايا النازلة بين الوطنيين على فصلها حتى اذا تعقب الفرنسي

احكامهم فيها وجدها احكاما مؤسسة من حيث مصلحة الزوجين

او العائلة على قواعد متينة لا تصادم شرعنا ولا تعاند فوائدهم

فيسلمها تسليما كليا ويراهنا من احسن ما يذهب اليه المتمذهبون

ويعول عليه الشرعيون والمشرعون هذا من جهة الخصوص اعني

ذوى الكل والعقد اما من جهة العموم اعني مطلق الناس بفائدة

هذا الكتاب هي ان يقابل الطالب بين الحياة المنزلية عندنا وعند

الاروبيين فيستدل بالمقابلة على راحتهم وافتصادهم وحسن تدبير

منزلهم وعلى تعبنا وتبريطنا او ابراطنا وسوء تدبير منزلنا فياخذ من

الجانبيين بالانسب لنفسه وام اولاده في الحال والاستقبال ولا سيما

للاولاد بالغالب منا في غفلة عن التدبير في مستقبلهم والنادر منا

لا يعرف كيف يتدبر . واظن اننى خدمت قومي خدمة ترفع

عنى وعنهم لوم اللائمين وعتاب العالمين والحمد لله رب العالمين